كتاب وقائع المحفل العلمي الدولي العاشر

ALMAHFAL Proceedings

23-27 مايو 2022م

The role of texts' editing in enriching and redirecting language study paths

Dr.Mohammed Dahmani

Professor of Higher Education, Faculty of Arts, Dahr Al-Mahraz, University of Sidi Mohamed bin Abdullah, Fez, Kingdom of Morocco

تحقيق النصوص ودوره في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته

الدكتور محمد عبد العزيز الدحماني

أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ظهر المهراز – جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس –المملكة المغربية

dahmani.mo.64@gmail.com
https://arid.my/0001-2718
https://doi.org/10.36772/isf10.1

ARTICLE INFO
Article history:
Received 15/05/2022
Received in revised form 08/08/2022
Accepted 10/09/2022
Available online 1/10/2022
https://doi.org/10.36772/isf10.1

Abstract

The dynamic of the process of text editing across different periods has resulted in the documentation of many linguistic sources of considerable scientific value. Undoubtedly, the emergence of new edited sources will have a highly positive effect on enriching the language study and redirecting its paths towards reviewing some of the postulated judgments or reconsidering them categorically. On the basis of this, this research paper seeks to highlight a problematic related to the extent to which the language study keeps up with the movement of text editing, on the one hand, and to the consequences of no keeping with such a movement, on the other, which sometimes contradict what is expected, as is the case of the reversion of some scientific facts, the false attribution ideas and attitudes, or the issuing of definitive judgments that contradict the scientific reality of the studied phenomena. The research will try to touch upon this problematic and discuss its merits through established scientific facts and clear textual data that were reached from a practical reality related to the context of academic scientific research. These data can be reduced to three models that will be subject to study and analysis. Additionally, in view of finding an objective way out to this problematic, the research concludes that the language study should keep up with the editing process and conduct academic linguistic research in the light of objective variables and new textual data emanating from the texts editing process.

This research was based in approaching this subject on the requirements of the descriptive approach, to achieve several results, such as :

1- Reconsidering the outcomes of some previous efforts in the language study, be it at the level of perception, tools, or method; 2- Questioning the language study process and reviewing some of the postulates by some modern linguistic studies and examining them carefully in the light of new edited texts; 3- Making use of the new edited language resources for enriching the language study, redirecting, and evaluating its paths.

Keywords: Texts' editing - language study - redirection - language research paths

الملخص

أسفرت دينامية عملية تحقيق النصوص عبر فترات زمنية مختلفة عن تحقيق الكثير من المصادر اللغوية ذات القيمة العلمية المعتبرة. ومما لا شك فيه أن يكون لظهور مصادر جديدة محققة أثره الفعال في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته نحو مراجعة بعض الأحكام المتوصل إليها أو إعادة النظر فيها جملة وتفصيلا. بناء على ذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى بسط إشكالية ترتبط بمدى مواكبة الدرس اللغوي لحركية تحقيق النصوص وبالنتائج المترتبة عن عدم المواكبة والتي تكون في بعض الأحيان مخالفة للمأمول، كقلب بعض الحقائق العلمية، أو نسبة أمور إلى غير أهلها، أو إصدار أحكام قطعية مخالفة للواقع العلمي للظواهر المدروسة. سيحاول البحث الوقوف عند هذه الإشكالية ومناقشة حيثياتها من خلال وقائع علمية ثابتة ومعطيات نصية واضحة تم التوصل إليها انطلاقا من واقع عملي مرتبط بسياق البحث العلمي الأكاديمي، ويمكن اختزال هذه المعطيات في ثلاثة نماذج سيتم التعرض لها بالدرس والتحليل. وفي سياق تلمس مخرج موضوعي لهذه الإشكالية خلص البحث إلى نتيجة تقضي بضرورة مواكبة الدرس اللغوي لعملية التحقيق ومباشرة البحث اللغوي الأكاديمي في ضوء المتغيرات الموضوعية والمعطيات النصية الجديدة المنبثقة عن عملية التحقيق. لقد استند البحث في مقاربة هذا الموضوع إلى مقتضيات المنهج الوصفي. وذلك لتحقيق عدة نتائج من قبيل: 1- إعادة النظر في مالات بعض الجهود السابقة في الدرس اللغوي، تصورا وأدوات ومنهجا. 2-مساءلة الدرس اللغوي ومراجعة بعض المسلمات التي خلصت إليها بعض الدراسات اللغوية الحديثة وتدقيق النظر فيها في ضوء ما حقق من نصوص جديدة. 3-استثمار الجديد من المصادر اللغوية المحققة في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته وتقويمها.

كلمات مفتاحية: التحقيق – النصوص – الدرس اللغوي – توجيه – مسارات البحث اللغوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيطيب لي أن أعبر عن سعادتي الغامرة بالمشاركة في المحفل العلمي الدولي العاشر، وبتواجدي مع ثلة من العلماء والخبراء والباحثين الذين تحملوا عناء السفر والترحال من داخل المغرب وخارجه لحضور هذه المأدبة العلمية المباركة.

وإني لأغتنم هذه الفرصة العظيمة لتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير لمنصة أريد وكل القائمين عليها وأخص بالذكر سعادة الأستاذ الدكتور سيف السويدي الذي يبذل من الجهود العظيمة والتضحيات الجسيمة ما يستوجب الإكبار والإجلال، فشكرا لسعادته ولجميع أعضاء المنصة على سعيهم الحثيث لتيسير فضاءات التلاقي العلمي وتوسيع آفاق التلاقح المعرفي والفكري، وحرصهم الدائم على تطوير وسائل النظر والحوار وتبادل الرؤى والأفكار في مواضيع علمية مختلفة ومجالات معرفية متنوعة، وذلك بغية تحقيق هدف أسمى يتمثل في التقريب بين العلماء وأهل الخبرة وطلبة العلم من الناطقين بلغة الضاد من كل أنحاء الدنيا والبلدان. فجزى الله الجميع عنا أفضل الجزاء وبارك فيهم وتقبل منهم.

المقدمة:

لقد بذلت جهود كبيرة، فردية وجماعية، لجمع المخطوطات وتكشيفها وفهرستها وتحقيقها وتوثيقها ونشرها، وأسفرت عملية التحقيق عبر فترات زمنية مختلفة عن تحقيق الكثير من المصادر في علوم مختلفة. من بينها علوم العربية التي سيتم التركيز عليها في هذا البحث.

كان لدينامية عملية التحقيق الأثر الواضح في إذكاء جذوة البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية حول العديد من المصادر والنصوص المحققة، فتكاثرت الدراسات العلمية للنصوص اللغوية المحققة وتناسلت فيها الأبحاث المتميزة التي كشفت عن جوانب مشرقة من حياة العلوم التي تنتمي إليها هذه النصوص، أفكارا، وتصورات، ونظريات، ومناهج. غير أن الملاحظ، من تتبع مسارات البحث في النصوص المحققة ودراستها،

هو أن حركية البحث لم تستطع مواكبة حركية التحقيق، وأن العناية بالدراسة العلمية للنصوص المحققة، وخاصة ما يستجد منها، لم تحظ بالعناية اللازمة والاهتمام المطلوب، ولم يلتفت إلى أهميتها ودورها الكبير في الكشف عن فتوحات جديدة في مسار التفكير اللغوي والتأريخ له، موضوعا ونظرية ومنهجا [*].

إن الحديث عن تحقيق النصوص هو حديث عن عملية إحياء لموروث حضاري وفكري أنتجه العقل العربي المسلم عبر حقب تاريخية مختلفة وأماكن جغرافية ممتدة عبر مشارق الأرض ومغاربها. والحديث عن الدراسة العلمية للنصوص المحققة هو حديث عن إعادة الاعتبار لهذا الموروث من حيث أصالة محتواه وقيمته الحقيقية التي تبوئه مكانته العلية بعيدا عن أي نقص، أو زيادة، أو تحريف، أو تزييف.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إثارة موضوع يتصل بواقع التراث اللغوي العربي وضرورة إعادة قراءته في ضوء المتغيرات العلمية والمعطيات النصية الجديدة المنبثقة عن عملية تحقيق النصوص ونشرها. فالأمر يتعلق بمجالين مختلفين لكنهما متلازمان هما: مجال التحقيق ومجال الدراسة العلمية للنصوص.

فمما لا شك فيه أن دراسة النصوص المحققة وإخضاعَها للبحث والتمحيص العلمي من شأنه أن يجلي جوانب مهمة من حياة العلم الذي ينتمي إليه المخطوط المحقق ويبرز قيمته ودوره في تأكيد بعض المسلمات المعرفية المتوصل إليها من دراسة نصوص سابقة، أو تقويمها، أو تجديد الرؤية فيها أو مراجعتها جملة وتفصيلا وفق ما استجد من معطيات علمية ومنهجية. فمما لا شك فيه أن يكون لظهور مصادر جديدة محققة أثره الفعال في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته .ومما لا شك فيه أيضا أن يكون لعدم مواكبة الدرس

[*] – حظي موضوع تحقيق النص التراثي بعناية كبيرة من قبل المؤسسات العلمية والهيئات البحثية والمختصين والباحثين في مختلف أرجاء الوطن العربي، فكان من مظاهر هذه العناية عقد الكثير من المؤتمرات والملتقيات العلمية لتدارس أمور تحقيق التراث ومعالجة قضاياه والوقوف على صعوباته وإشكالاته تنظيرا وممارسة، وجرت العادة أن تختتم هذه المناسبات بيانات ختامية تتضمن مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يرجى منها إيجاد سبل كفيلة بتحقيق آمال مستقبلية لخدمة المخطوط، وذلك من قبيل: العناية بالمخطوط، ترميما، وتصويرا، وتخزينا، وتصنيفا، وتوثيقا، وتحقيقا، وتكشيفا، ونشرا. التشجيع على الانخراط في عملية التحقيق أفرادا ومؤسسات، تنسيق الجهود بين المهتمين والجهات المعنية بالتحقيق. والملاحظ أن مجمل التوصيات التي خلصت إليها هذه المناسبات العلمية كانت تركز على ذكر جوانب منهجية وفنية وبشرية لتحقيق النصوص، على حساب جوانب أخرى تتصل بالدراسة العلمية للنصوص المحققة وضرورة مواكبة البحث العلمي لدينامية عملية التحقيق.

اللغوي لحركية تحقيق النصوص نتائج مخالفة للواقع العلمي، كقلب بعض الحقائق العلمية، أو نسبة أمور إلى غير أهلها، أو إصدار أحكام مخالفة للواقع العلمي للظواهر المدروسة وغير ذلك. من هنا تبرز أهمية عملية التحقيق في إخراج النصوص من العدم إلى الوجود، ويبرز دور الدراسة العلمية للنصوص المحققة في الكشف عن أسباب الحياة التي ترسم لهذه النصوص موقعها الحقيقي والموضوعي ضمن تاريخ العلم الذي تنتمي إليه.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مواكبة البحث العلمي لعملية التحقيق، ودراسة النصوص المحققة وإخضاعها للبحث والتمحيص العلمي أمر ضروري، إذ من شأنه أن يجلي جوانب مهمة من حياة العلم الذي ينتمي إليه المخطوط المحقق،
ويفتح آفاقا جديدة لدراسة التراث اللغوي وتوجيه النظر إلى قراءته قراءة علمية جديدة أساسها الدقة والتثبت والموضوعية، وغايتها تجديد الفهم وتصحيح بعض الأحكام الصادرة حول قضايا وظواهر لغوية خضعت للدرس والتحليل في فترات زمنية سابقة ووفق شروط علمية معينة.

فما أهمية تحقيق النصوص والدراسة العلمية لها؟ وكيف تؤثر عملية التحقيق في توجيه مسارات الدراسة العلمية للنصوص؟ وما دور التحقيق والدراسة العلمية في تجديد الفهم؟

سيحاول البحث الوقوف عند هذه الإشكالية وتوضيحَ بعض حيثياتها من خلال وقائع علمية ثابتة ومعطيات نصية واضحة تم التوصل إليها انطلاقا من واقع عملي مرتبط بسياق البحث العلمي الأكاديمي، ومن خلال تجارب رائدة في مجال التحقيق.

منهجية البحث:

استعان البحث، في مقاربة هذا الموضوع، بمقتضيات المنهج الوصفي الذي يقوم على الملاحظة ورصد الوقائع العلمية وتحليلها واستخلاص نتائجها. وقد استند هذا المنحى الوصفي إلى مادة مستقاة من وقائع علمية: شخصية وغيرية اختزلت في ثلاثة نماذج سنبين من خلالها مدى أهمية التحقيق في توجيه بعض مسارات الدرس اللغوي نحو تجديد النظر فيها، أو تقويم بعض الأحكام التي خلصت إليها، أو إعادة النظر فيها.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة أهداف من أبرزها:

-لفت الانتباه إلى ضرورة وضع تصور علمي محكم لدراسة التراث اللغوي المحقق وفق المستجدات العلمية والنصية.

-تسليط الضوء على أهمية إعادة النظر في بعض المسلمات العلمية وإعادة صياغة الأحكام والآراء في الدراسات اللغوية الحديثة، والحرص على تصحيح المفاهيم وتحديدها.

-التنبيه على أهمية إعادة قراءة التراث العلمي في ضوء ما حقق من مصادر ونصوص.

-التمكن من رصد التطور التاريخي الصحيح للأفكار والتصورات العلمية والمفاهيم والمصطلحات المؤطرة لها.

خطة البحث:

بناء على ما سبق استقام البحث كالآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: في أهمية تحقيق النصوص والدراسة العلمية لها.

المبحث الثاني: دور التحقيق في توجيه مسارات الدرس اللغوي.

المبحث الثالث: أثر التحقيق والدراسة العلمية للمحقَّق في تصحيح المفهوم وتحديدها، معطيات ونماذج:

الخاتمة والتوصيات:

المبحث الأول: في أهمية تحقيق النصوص والدراسة العلمية لها:

من المعلوم أن حركة تحقيق التراث اللغوي العربي شهدت تراكما كبيرا عبر عقود من الزمن توالت خلالها الجهود وتواترت المبادرات الفردية والجماعية لإخراج ما أمكن من هذا التراث إلى الوجود بغرض الإفادة منه والانتفاع به، تصورا وموضوعا ومنهجا.

لقد بذلت جهود كبيرة، فردية وجماعية، لجمع المخطوطات وتكشيفها وفهرستها، وتحقيقها، وتوثيقها، ونشرها. وأسفرت دينامية عملية التحقيق عبر فترات زمنية متلاحقة عن تحقيق الكثير من المصادر في علوم مختلفة، من بينها العلوم اللغوية التي سيرتكز عليها الحديث في هذا البحث.

والجدير بالذكر أن هذه الحركة صاحبتها حركة موازية تمثلت في ظهور سلسلة من الدراسات والأبحاث العلمية التي حاولت ملامسة العديد من الظواهر اللغوية والمقولات النظرية والخطوات المنهجية والاجتهادات التطبيقية المنبثة في بطون المصادر والمصنفات اللغوية المحققة. وقد أسفرت هذه الجهود البحثية عن بناء تصورات نظرية وصياغة أحكام نقدية حول عدد من هذه الظواهر، إلى درجة أصبحت معها بعض هذه التصورات والأحكام مسلمات علمية يوقف عندها ولا يسمح بتجاوزها. غير أن هذه المصاحبة لم ترتق إلى درجة المواكبة المتوالية لما يجد في عالم التحقيق ولما يظهر من نصوص ووثائق علمية خاصة إذا تعلق الأمر بمجال علمي واحد أو بمؤلف واحد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحركية التي طبعت عملية تحقيق التراث اللغوي، وتوالي الجهود لتحقيق العديد من المصنفات والمصادر اللغوية، فإننا سنصل إلى نتيجة مؤداها أن الدرس اللغوي لم يستطع مواكبة حركة التحقيق دراسة وتحليلا واستنتاجا،

إذ توقف النظر في حدود ما تم تحقيقه ولم يتجاوزه إلى ما دونه من مستجدات الكتب والمصادر، وبذلك توقف الدرس والتحليل والاستنتاج في حدود ما اجتمع بين يدي الباحث من مصادر إلى حدود فترة زمنية معينة، ولعل ذلك يعد أمرا طبيعيا ومعقولا بالنظر إلى ما توافر من معطيات نصية.

غير أن ما يثير الانتباه في هذا الأمر هو أن دينامية عملية تحقيق النصوص شهدت منذ الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وإلى اليوم حركية لافتة أفضت إلى تحقيق ونشر كتب ومصنفات لغوية كثيرة ذات قيمة علمية معتبرة في مسار الدرس اللغوي العربي، ومما لا شك فيه أن يكون لظهور هذه المصنفات، خاصة إذا كانت لمؤلف واحد، أثره الفعال في إثراء البحث اللغوي مضمونا ومنهجا ومفاهيم ومصطلحات،

وتوجيه مساراته كليا أو جزئيا، وذلك بمراجعة بعض التصورات والآراء والأحكام المتوصل إليها في فترات زمنية معينة ووفق معطيات معرفية ونصية محددة، أو إعادة النظر فيما تم التوصل إليه من هذه الآراء جملة وتفصيلا.

المبحث الثاني: دور التحقيق في توجيه مسارات الدرس اللغوي:

مما لا شك فيه أن ظهور مصادر جديدة محققة قد يكون له أثره الكبير في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته.

فالدرس اللغوي يراد به كل بحث تناول بالدرس والتحليل والتعليل ظاهرة أو قضية من القضايا المتصلة بالواقع اللغوي في مختلف تجلياته الصوتية والصرفية، والمعجمية، والنحوية، والدلالية.

أما مسارات الدرس اللغوي فيراد بها المجالات التي تندرج ضمن علوم اللغة العربية وتحظى باهتمامات الدارس اللغوي ويمكن أن نذكر من هذه المسارات:

- مسار الدراسات المعجمية والتأليف المعجمي
- مسار الدراسات اللغوية الوصفية التحليلية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية
- مسار الدراسات التأريخية للأفكار والمصطلحات والمفاهيم اللغوية
- مسار الدراسات المصطلحية.

من هنا تبرز أهمية عملية التحقيق في إخراج النصوص من العدم إلى الوجود، ويبرز دور الدراسة العلمية للنصوص المحققة في الكشف عن أسباب الحياة التي ترسم لهذه النصوص موقعها الحقيقي والموضوعي ضمن تاريخ العلم الذي تنتمي إليه.

المبحث الثالث: أثر التحقيق والدراسة العلمية للمحقَّق في تصحيح المفاهيم وتجديدها، معطيات ونماذج:

مما لا شك فيه أن عدم مواكبة الدرس اللغوي لحركية تحقيق النصوص قد يترتب عنه نتائج مخالفة للواقع العلمي، كقلب بعض الحقائق العلمية، أو نسبة أمور إلى غير أهلها، أو إصدار أحكام قطعية مخالفة للواقع العلمي للظواهر المدروسة، وغير ذلك.

النموذج الأول: مفهوم الجملة بين ابن هشام وغيره.

النموذج الثاني: نسبة مؤلف إلى غير صاحبه

النموذج الثالث: نسبة آراء نحوية إلى غير قائلها.

فما الغاية من عرض هذه النماذج؟ تتلخص الغاية من عرض هذه النماذج في أمرين رئيسين هما:

– الاستدلال على وجاهة الفكرة التي نتبناها وهي ضرورة مواكبة الدرس اللغوي للمستجدات النصية التي تظهر من جراء عملية التحقيق المتواصلة.

– الوقوف على مدى أهمية التحقيق في توجيه مسارات الدرس اللغوي، وتجديد النظر فيما أنجز منها وما خلصت إليه من أحكام وآراء.

النموذج الأول: مفهوم الجملة بين ابن هشام وغيره:

مدارهذا النموذج على موضوع الجملة وتقسيمها بين ابن هشام وغيره من النحويين. والجدير بالذكر أن موضوع الجملة تناوله بالدرس والتحليل عدد كبير من الدارسين، غير أن ذلك لا يمنع من إثارته مجددا باعتبار ما تَحصَّل لدينا من ملاحظات علمية ومعطيات نصية تشجع على مراجعة بعض الأحكام السائدة حول موضوع الجملة وأسبقية ابن هشام في العناية بها دراسة وتأليفا.

وقبل التفصيل في هذه المسألة نود الإشارة إلى أننا تطرقنا لهذا الموضوع بتفصيل في مقال بعنوان: "تقسيم الجملة بين ابن إياز البغدادي وابن هشام الأنصاري" (الدحماني، 2021) ، وألمحنا إليه في مقال آخر بعنوان: "مفهوم الجملة عند ابن إياز" (الدحماني، 2021) ، لذلك لن نردد ما قيل في المقالين المشار إليهما ولن نستحضر منهما إلا ما تدفع الحاجة إلى ذكره مما يخدم موضوع هذا البحث.

لقد حظي موضوع الجملة بعناية الدارسين فأنجزت فيه أبحاث ودراسات ونشرت فيه كتب ومقالات، وبالرجوع إلى عدد من هذه الدراسات والأبحاث يتبين أنها نهلت من معين المغني وأحالت عليه وجعلته المصدر

الوحيد الذي يرجع إليه حين التأصيل لمفهوم الجملة وتقسيماتها، وسلمت تسليما قاطعا بأسبقية ابن هشام لدراسة الجملة وإفرادها بحيز خاص من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"*.

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى بعض أهم هذه الدراسات:

-الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، الدكتورة أميرة علي توفيق، مكتبة الزهراء بمصر سنة 1971م.

-إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة، الصادر عن دار القلم سنة 1989م.

-الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:2، 2001م.

- الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، د.حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط:1، 2009م.

ويجدر بنا التوقف عند الكتابين الأولين لأوليتهما في تناول الموضوع، ولأهمية الآراء الواردة فيهما، وسنحاول أن نستجلي تصور المؤلفين للمسألة الذي يعتبر ابنَ هشام أول من تناول الجملة بالدرس والتحليل وقسمها، وخصها بباب مستقل.

تشير الدكتورة أميرة علي توفيق في مقدمة كتابها إلى قلة عناية النحويين بالجملة وتؤكد أن ابن هشام كان أول من كتب عنها تحت عنوان مستقل، تقول: "على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة في التعبير والإفصاح والتفاهم، فقد كان حظها من عناية النحاة قليلا جدا، إذ لم يتعرضوا للكلام عليها إلا في ثنايا موضوعات أخرى، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا عرضا في طيات الفصول والأبواب...وغير ذلك من الموضوعات المتفرقة بين دفتي كتاب النحو. ولا أعلم من النحاة من عني بالجملة وأنواعها وأقسامها وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام الأنصاري في كتابه "المغني" " (توفيق، 1971)

ويذهب الدكتور فخر الدين قباوة المذهب نفسه في مقدمة كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل"، فيقر بريادة ابن هشام في هذا الباب وتبعية من جاء بعده من النحويين له، ويقرن العناية بموضوع الجملة بحيز زمني

* - سبق كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" كتاب آخر لابن هشام هو" الإعراب عن قواعد الإعراب" وهو الذي سماه ابن هشام "المقدمة الصغرى" وتناول فيه الجملة وأحكامها وشبه الجملة، لذلك اعتبر النواة التي بني عليها كتاب المغني.

محدد هو القرن الثامن الهجري، يقول: "لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من "إعراب الجمل وأشباه الجمل"، ولم يخلص له واحد منهم كتابا مفصلا يشفي الغليل، ويوضح السبيل.

وكان ابن هشام رائدا لامعا في هذه الحركة حين خص هذا الموضوع بعناية فائقة في كتابه "مغني اللبيب"، فجمع مادة ضخمة فتحت بابا لم يكن له مثيل. وقد تبعه النحويون بعده يدورون في فلكه فيفسرون عباراته، ويلحقون بها الشواهد والأمثلة، دون أن يحاولوا وضع لبنات فيما أسس وشاد. ولذلك بقي هذا الموضوع مرتبطا بالقرن الثامن وصنيع ابن هشام، لم يدخله بارقة من البحث والتنقيب". (قباوة، 1989)

وخلاصة كلام الدكتور فخر الدين قباوة "أن ابن هشام كان رائدا لامعا حين ألف كتابه المغني الذي فتح به بابا لم يكن له مثيل؛ وأن النحويين بعده تبعوه في ذلك دون أن يحاولوا وضع لبنات فيما أسس وشاد؛ وأن موضوع الحديث عن الجملة وأقسامها ظل مرتبطا بالقرن الثامن وصنيع ابن هشام لم يدخله بارقة من البحث والتنقيب، وأن سلطان ابن هشام كان وما يزال قاهرا في هذا الميدان، وأنه رجع إلى أسلاف ابن هشام ومعاصريه وخالفيه من فحول العربية من الخليل إلى الدسوقي والأمير وصحبهم وجمع مادتهم وصنف مذاهبهم ليخلص إلى الحقيقة". (الدحماني، 2021)

لقد اقتفى أغلب الدارسين* أثر الدكتور قباوة وسلموا برأيه وتداولوه دون تأمل أو مراجعة إلى اليوم، ويمكن أن نذكر من هؤلاء الدارسين الدكتور حسين منصور الشيخ الذي يقول:" لعل التقسيم الأكثر تداولا للجملة في الدراسات النحوية بعد تقسيمها إلى اسمية وفعلية، هو هذا التقسيم، حيث تقسم الجملة إلى: جملة لها موقع إعرابي، وأخرى لا موقع إعرابيا لها. وان هشام الأنصاري(ت761هـ) يعد أول من أفرد لها باب خاصا لبحثها نحويا، حيث عقد بابا لدراسة الجمل التي لا موقع إعرابيا لها وآخر للجمل ذات الموقع الإعرابي". (الشيخ، 2009)

ومنهم الدكتور أحمد مجتبى السيد محمد الذي يقول:" وقد سار الأمر على هذا النحو من عدم الاهتمام بتعريف الجملة وتحديد مفهومها حتى منتصف القرن الثامن الهجري،

* يستثنى من هؤلاء بعض الدارسين الذين ذهبوا إلى أن المرادي سبق ابن هشام إلى العناية بالجملة وتقسيمها، نذكر منهم على سبيل المثال محقق كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ومحقق كتاب "رسالة في جمل الإعراب" للمرادي. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 1428هـ – 2008م، ج1، (مقدمة المحقق). ورسالة في جمل الإعراب، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، د. سهير محمد خليفة، ط:1، 1987.

حيث ظهر جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) الذي يعد أول من بسط القول في الجملة محددا أبعادها، ومبينا مفهومها، وقد أفرد لها بابا خاصا في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فيكون بذلك أول من درس الجملة دراسة علمية منهجية مستفيضة". (محمد، 2014)

لقد أفضى الاطلاع على بعض المصادر النحوية المحققة بعد كتاب المغني إلى استخلاص مؤشرات تشجع على إعادة النظر في هذه الآراء التي أصبحت في حكم المسلمات التي يؤخذ بها دون تردد أو تحفظ. ويمكن أن نقترح في هذا الباب كتابين هما "قواعد المطارحة في النحو" لابن إياز البغدادي (ت 681هـ) ، (البغدادي، قواعد المطارحة في النحو، 2010) و"رسالة في جمل الإعراب" للمرادي (ت749هـ) (المرادي، 1987)

ألف ابن إياز البغدادي كتابا سماه «قواعد المطارحة في النحو» وضمنه خمس مقدمات:

المقدمة الأولى: في أقسام الكلمة، والمقدمة الثانية: في العوامل، والمقدمة الثالثة: في المعمولات، والمقدمة الرابعة: في الجمل التي لها محل من الإعراب، والمقدمة الخامسة: في الحروف والأدوات، وأتبع هذه المقدمات بابا واسعا أطلق عليه اسم "النتيجة".

والملاحظ أن ابن إياز خصص المقدمة الرابعة للجمل التي لها محل من الإعراب وقدم لها بقوله: "اعلم أن الجملة إنما يُحكم عليها بالإعراب تقديرا في مواضع»، وهذه المواضع هي: جملة الخبر، جملة خبر كان، جملة خبر إن وأخواتها، جملة مفعول ظن، جملة مفعول أعلم، جملة الصفة، الجملة الحالية، الجملة المضاف إليها، جملة مقول القول، الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء، الجملة الواقعة بعد حتى. (البغدادي، 2011)

خلاصة القول أن ابن إياز البغدادي خصص للجمل التي لها محل من الإعراب بابا مستقلا هو "المقدمة الرابعة" من كتابه قواعد المطارحة في النحو، وقسمها إلى تسعة أقسام، وقد وسم هذه المقدمة ب"الجمل التي لها محل من الإعراب"، وفي ذلك دليل واضح على أنه عني عناية خاصة بهذا الصنف من الجمل حيث أفرد له حيزا مستقلا من كتابه وفصل القول في أقسامه وأنواعه، مما يسمح بالقول بأن ابن إياز البغدادي سبق ابن هشام (761هـ) إلى هذا الأمر بنحو 80عاما، وسبق المرادي(748هـ) بنحو 68 عاما.

أما بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) فقد ألف رسالة في الجمل حققت ونشرت مرتين وبعنوانين مختلفين كما سبقت الإشارة.

قسم المرادي الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها، وفصل القول في الصنفين معا، حيث حصر الجمل التي لها محل من الإعراب في سبع هي: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول،

والمضاف إليها، والمعلق عنها العامل، والتابعة لما هو معربٌ، أو له محل من الإعراب، والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو بإذا.

أما الجمل التي لا موضع لها من الإعراب (وهذه عبارته) فقسمها إلى تسع هي: الابتدائية، والصلة، والاعتراضية، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بين أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جوابا لها، والتابعة لما لا موضع لها. (المرادي ب.، 1987)

يتضح إذن أن المرادي عني أيضا بدراسة الجملة وتقسيمها بحسب موقعها الإعرابي وتخصيصها بمؤلَّف مستقل قبل ابن هشام الأنصاري. غير أن جل الدارسين لم يلتفتوا إلى هذه الحقيقة على الرغم من تحقيق رسالة المرادي مرتين، ولعل ما يدل على ذلك ويؤكده هو اعتمادهم كتاب المغني مرجعا وحيدا في هذا الباب.

إن الغاية من ذكر واقع هذه الرسالة هي محاولة فهم بعض الأحكام التي أصدرها الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل" عن ابن هشام وأسبقية عنايته بالجملة وتقسيمها وإفرادها ببحث مستقل، و الاستفسار عن غياب مثل هذا المعطى العلمي الواضح والصريح الذي لو استحضره الدكتور قباوة في كتابه لكان له رأي آخر وحكم آخر في المسألة.

إن الرجوع إلى كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل" وتأمل ما ورد في مقدمته وخاصة ما يتعلق بالمصادر التي استند إليها المؤلف في تأليف كتابه ليثير عددا من التساؤلات ويستفز القارئ المتفحص لإمعان النظر فيما قيل. لقد أكد الدكتور قباوة، بما لا يدع مجالا للشك، أن ابن هشام كان سباقا إلى هذا الأمر وأن سلطانه كان ولا يزال قاهرا في هذا الميدان، كما عدد مصادره التي رجع إليها وجمع مادة كتابه منها من أسلاف ابن هشام ومعاصريه وخالفيه، حيث قال: "كان سلطان ابن هشام، وما يزال، قاهرا في هذا الميدان، فإذا أنا مشدود إلى حرمه، أستمد أصول البحث، وشواهده. ولكنني، في الوقت نفسه، لم أرتبط بكل ما قرره، أو أشار إليه. وإنما رجعت إلى أسلافه، ومعاصريه، وخالفيه، فصحبت منهم فحول العربية، كالخليل، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، والمازني، والمبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، وابن درستويه، والفارسي، والسيرافي، وابن جني، والزمخشري، وابن السيد، وابن مضاء، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والدماميني، والشمني، والسيوطي، والأشموني، والصبان، والدسوقي، والأمير". (قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، 1989)

يفضي تأمل هذا النص إلى أمرين: الأول يتعلق بتاريخ نشر كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل" وعلاقته بنشر رسالة المرادي، والثاني يتعلق بالمصادر التي استعان بها فخر الدين قباوة في كتابه.

ففيما يتصل بالأمر الأول، تجدر الإشارة إلى أن كتاب "إعراب الجمل" نشر سنة 1989م، أما رسالة المرادي فنشرت مرتين، المرة الأولى سنة 1976 بتحقيق الدكتور طه محسن عبد الرحمن بعنوان واضح هو "الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها"، ومعنى ذلك أن رسالة المرادي حققت ونشرت قبل كتاب د. قباوة بحوالي ثلاث عشرة سنة، ونشرت الرسالة في المرة الثانية سنة 1987 بعنوان "رسالة في جمل الإعراب" بتحقيق الدكتورة سهير محمد خليفة، وذلك يعني أن هذه النسخة نشرت قبل "إعراب الجمل وأشباه الجمل" كذلك بحوالي سنتين. بناء على ذلك يحق لكل سائل أن يتساءل: لماذا غاب أمر هذه الرسالة عن الدكتور قباوة؟ وكيف يمكن تفسير هذا الغياب؟ وما هي أسبابه ودواعيه؟ (الدحماني، 2021)

أما فيما يتصل بالأمر الثاني المتعلق بمصادر كتاب الدكتور قباوة، فنشير إلى أن المؤلف حرص على ذكر مصادره ونص على فحول العربية التي أفاد منها بأسمائها ابتداء بالخليل وانتهاء بالدسوقي والأمير، واللافت للنظر أن هذه القائمة تخلو من ذكر اسمي نحويين بارزين هما: ابن إياز البغدادي المتوفى سنة 681هـ، والمرادي المتوفى سنة 749هـ؛ وإذا ما ساغ لنا أن نبدي رأيا حول هذه القائمة فيمكن القول بأن الدكتور فخر الدين قباوة كان حريصا على استحضار أهم الحلقات المؤثرة في تاريخ النحو العربي رغبة منه في الوصول إلى الحقيقة وتحصيل النتيجة التي تبشر بالخير على حد قوله، غير أن إهمال مصدرين مهمين مؤثرين هما: ابن إياز والمرادي شوش على هذه الحقيقة وكان باعثا على الشك بدل اليقين. ولعل من بواعث الشك التي تخامر الدارس حول هذه المسألة أن كلا من ابن إياز والمرادي يقع في مرحلة تاريخية فارقة، فبالنظر في أسماء النحويين التي أوردها الدكتور قباوة يلاحظ أن ابن إياز (ت681هـ) يقع بين ابن مالك(ت672هـ) وأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، والمرادي يقع بين أبي حيان والدماميني (ت828هـ).

من هنا يسوغ لنا أن نتساءل: لماذا أغفل ذكر علمين فحلين من فحول العربية هما ابن إياز والمرادي؟ وكيف حصل ذلك مع توافر المعطيات العلمية والنصية؟ وما هي أسبابه وملابساته؟

نستنتج مما سبق ما يأتي:

-عني المرادي عناية خاصة بدراسة الجملة وتقسيمها بحسب موقعها الإعرابي إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب، وخصها برسالة مستقلة وإن كانت مختصرة، وفي ذلك دليل على أسبقيته في هذا الباب.

– أهمل الدارسون جهود المرادي في دراسة الجملة وتقسيمها وغضوا الطرف عن هذه الحقيقة على الرغم من صدور رسالته منذ زمن بعيد، ولعل ما يؤكد ذلك هو إجماع الباحثين على الاستشهاد بآراء ابن هشام في المسألة وجعلهم كتابه المغني المرجع الوحيد في هذا الباب.

خلاصة القول في هذا النموذج ما يأتي:

– لم يكن ابن هشام أول من درس الجملة وحدد أقسامها، ولم يكن أول نحوي أفرد لها بابا نحويا خاصا بها.
– لقد سبقه إلى هذا الأمر بعض النحويين، كابن إياز البغدادي(681هـ)، وبدر الدين بن قاسم المرادي(749هـ). – لم يكن بالإمكان التوصل إلى هذه الحقيقة لولا تحقيق كتاب "قواعد المطارحة في النحو" لابن إياز ونشره سنة 2010م، أي بعد تحقيق كتاب مغني اللبيب ونشره سنة 1964م، أي بعد صدوره بنحو 46 سنة، ولولا تحقيق رسالة "الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها" للمرادي التي نشرت أول مرة بتحقيق طه محسن عبد الرحمن سنة 1976م، ونشرت بتحقيق آخر للدكتورة سهير محمد خليفة سنة 1987م، أي بعد صدور المغني بنحو 12 سنة بالنسبة إلى التحقيق الأول، وبنحو 23 بالنسبة إلى التحقيق الثاني.

النموذج الثاني: ومحتواه نسبة مؤلَّف إلى غير صاحبه.

نسعى من خلال هذا النموذج إلى بيان أهمية التحقيق ودوره في تجلية الحقائق المتعلقة بنسبة النصوص إلى مؤلفيها وتصحيح هذه النسبة، وذلك من خلال تجربة فريدة لأحد رواد علم التحقيق في العالم العربي هو الدكتور حاتم صالح الضامن.

ففي إطار البرامج الثقافية التي نظمها المنتدى الإسلامي بالشارقة لشهر أبريل من سنة 2012م. أقيمت دورة علمية تأهيلية في موضوع "تحقيق المخطوط" ما بين 28-04-2012م و03-05-2012م.

شارك في هذه الدورة المحقق الكبير الدكتور حاتم صالح الضامن بمجموعة من المحاضرات العلمية القيمة حول التحقيق وقضاياه، ومن المحاضرات التي ألقاها الدكتور حاتم الضامن محاضرة بعنوان: «مخطوطات نسبت إلى غير أصحابها»

تحدث الدكتور حاتم الضامن عن خطأ بعض المحققين في نسبة الكتب إلى أصحابها إما جهلا أو تزويرا، واستدل على ذلك بعدة أمثلة نذكر منها كتابا مشهورا هو "الوسيط في الأمثال" الذي حققه الدكتور

عفيف عبد الرحمن ونشره سنة 1975م ونسبه إلى أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي المتوفى سنة 468هـ.

ذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أن نسبة هذا الكتاب إلى الواحدي غير صحيحة، ونبه في محاضرته على أن الدكتور محمد أحمد الدالي قد سبقه، قبل عشر سنوات، إلى إثارة الشك في نسبة الكتاب إلى الواحدي لكن دون أن يتوصل إلى مؤلفه الحقيقي [*].

وأكد الضامن أنه تمكن من التوصل إلى المؤلف الحقيقي لكتاب الوسيط في الأمثال، وهو محمد بن علي بن عبد الله العراقي الجاواني الحلّي المتوفى سنة 561هـ.

لقد استند الدكتور حاتم الضامن في نفي نسبة الكتاب إلى الواحدي إلى عدة أمور، أهمها الرواية عن الشيوخ، فقد لاحظ من خلال النظر في الكتاب أن الواحدي روى عن الخطيب التبريزي المتوفى سنة 502هـ، وروى عن الحريري المتوفى سنة 516هـ، وروى عن الفصيحي المتوفى سنة 516هـ، وخلص إلى أن ذلك لا يصح، لأن كتب التراجم لم تشر إلى تلمذة الواحدي لواحد من هؤلاء الشيوخ، ولأنه لا يعقل أن تصح الرواية للمتقدم عن المتأخر، فهؤلاء الشيوخ جاؤوا بعد الواحدي وهو يتقدمهم زمانا فكيف يصح أن يروي عنهم؟

لكن كيف تأتى الوصول إلى هذه الحقيقة؟

يذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أنه توصل إلى هذه الحقيقة من خلال تحقيقه لمخطوطة اسمها "نزهة الأنفس وروضة المجلس" وهي مخطوطة منسوبة للعراقي الحلي نفسه.

[*] – استند الدالي في شكه إلى بعض المعطيات المستخلصة من النظر في الكتاب كشكه في رواية الواحدي عن بعض الشيوخ. يقول الدالي معلقا على محقق كتاب الوسيط: " وهذا الذي انتهى إليه الناشر بعد الفحص والروية ونقد النص من توثيق صحة نسبة الكتاب إلى الواحدي، لا يثبت على النظر، بل تدفعه النظرة الأولى في الكتاب"، ينظر: محمد أحمد الدالي، الحصائل في علوم العربية وتراثها، دار النوادر، الطبعة الأولى، سوريا، لبنان، الكويت، 1432هـ، 2011م، ج2، ص: 44 وصرح الدالي في مقال له نشر بمجلة معهد المخطوطات العربية بعدم توصله إلى معرفة المؤلف الحقيقي الوسيط، فقال: "ولم أهتد إلى معرفة صاحب الكتاب على كثرة البحث والتنقير. والذي عرفته عنه أنه من تلامذة الخطيب التبريزي، والفصيحي، والحريري، وقد صنف في الأمثال واللغة والأدب، وعلوم القرآن، ولعل البحث يكشف عنه"، ينظر: محمد أحمد الدالي، الوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي، مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد29، الجزء الثاني، الكويت، 1406هـ/ 1985م، ص: 785.

فمن خلال مقارنة أجراها الدكتور حاتم الضامن بين "نزهة الأنفس" و"الوسيط في الأمثال خلص إلى عدة حقائق منها:

* أن مؤلف الوسيط ذكر كتاب "نزهة الأنفس" وأحال عليه في عدة مواضع من الوسيط، وكتاب "نزهة الأنفس" هو للعراقي الحلي.

* أنه أحال كذلك على كتاب "المنيح في شرح كتاب الفصيح" في عدة صفحات، وكتاب المنيح من مؤلفات العراقي الحلي، وقد ورد ذكره في "نزهة الأنفس" أيضا في عدة مواضع.

* يضاف إلى ذلك أن مؤلف الوسيط، كما سبقت الإشارة، روى عن ثلاثة شيوخ هم: الخطيب التبريزي، والحريري، والفصيحي. وفي نزهة الأنفس روى العراقي الحلي عن الشيوخ الثلاثة أنفسهم، مما يدل على أنهم شيوخ الحلي وليسوا شيوخ الواحدي؛ ولعل ما يرجح ذلك بوضوح هو تواريخ الوفاة، فالواحدي توفي سنة 486هـ، والعراقي الحلي توفي سنة561هـ، أما الشيوخ، فالخطيب التبريزي توفي سنة 502هـ، والحريري توفي سنة 516هـ، والفصيحي توفي سنة 516هـ، والأصح أن يروي الحلي عن هؤلاء الشيوخ

خلص الدكتور الضامن من كل ذلك إلى أن كتاب «الوسيط في الأمثال» هو للعراقي الحلي المتوفى سنة 561هـ وليس للواحدي المتوفى سنة 486هـ. وصرح في ثنايا محاضرته بعبارة تلخص أهمية التحقيق ودوره في الكشف عن الحقائق، حيث قال: "لولا نزهة الأنفس لبقي مؤلف الوسيط مجهولا، فهو الذي فتح لي الباب لتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي" (الضامن، 2013)

يستنتج من هذا النموذج أن عملية التحقيق تؤدي دورا خطيرا في توسيع آفاق النظر في التراث وتوجيه مسارات البحث فيه من أجل تصحيح ما يمكن تصحيحه ومراجعة ما يمكن مراجعته من حقائق علمية متصلة به وإعادة النظر في بعض المسلمات التي خلصت إليها الاجتهادات وفق شروط علمية ونصية معينة.

النموذج الثالث: يعكس إشكالية أخرى أكثر خطورة هي نسبة الآراء لغير أصحابها.

الأمر يتعلق بمؤلَّفين نحويين لهما نفس الاسم، هما: "البديع في علم العربية" (البديع في النحو) لمجد الدين ابن الأثير أبو السعادات (ت606هـ)، و"البديع في النحو" لمحمد بن مسعود الغزني (ت421هـ).

1. واقع الكتابين:

– الكتاب الأول هو "البديع في علم العربية" مؤلفه هو مجد الدين ابن الأثير ت(606هـ)، حققه د.فتحي أحمد علي الدين، ود. صالح حسين العايد. ونشر بجامعة أم القرى، سنة 2000م. وتجدر الإشارة إلى أن الاسم المتداول لهذا الكتاب في كتب التراجم هو «البديع في النحو»، لكن الكتاب حقق وطبع باسم «البديع في علم العربية» اقتداء بتسمية صاحبه له، قال في المقدمة: «...وسميته كتاب البديع في علم العربية». (ابن الأثير، 2000)

– والكتاب الثاني هو "البديع في النحو" لمحمد بن مسعود الغزني (421هـ)، وهو مفقود، ذكر اسمه واسم مؤلفه في مصادر نحوية كثيرة، أبرزها "ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان الأندلسي، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"المغني" لابن هشام. والموجود منه ما يلي:

– كتاب بعنوان: البديع في النحو (البقية منه)، وهو عبارة عن نصوص جمعها وحققها ونشرها الدكتور يوخنا مرزا الخامس، وصدر عن دار الكتب العلمية بلبنان سنة 2016م.

– بحث بعنوان: "محمد بن مسعود الغَزْني وجهوده النحوية"، للدكتور محمد حسن عواد، نشر بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع60، 2001م ثم طبع كتابا وصدر عن دار المحرر الأدبي بالقاهرة سنة 2015م.

– بحث آخر بعنوان: "محمد بن مسعود الغزني وآراؤه النحوية"، للدكتور عبده علي محمد أحمد مريش. نشر بمجلة كلية الآداب بصنعاء، ع 20 :1997م.

2– الإشكالية:

تتمثل في أن النحويين ونقصد على وجه الخصوص أبا حيان، والسيوطي، وابن هشام، أحالوا في عدة مواضع على الغزني مقترنا بكتاب البديع، كما أحالوا في مواضع أخرى على كتاب البديع مجردا عن مؤلفه، لكن محققي هذه الكتب وبعض الدارسين أجمعوا على حكم واحد وهو نسبة كل الآراء الواردة في هذه الكتب إلى الغزني، والواقع أن معظم هذه الآراء هي لابن الأثير كما سيتضح.

لتوضيح المسألة نقف على ما ورد في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان، حيث نسبت الكثير من الآراء النحوية إلى كتاب البديع مقرونا باسم مؤلفه ابن مسعود الغزني أحيانا، ومجردا عن ذكر اسم المؤلف أحيانا أخرى. فقد ورد ذكر الغزني وكتاب البديع في الكتاب في ثمانية وثلاثين موضعا (38موضعا)، منها تسعة (9 مواضع) قرن فيها اسم الغزني بالبديع، أما الباقي (29 موضعا) فذكر فيها اسم

كتاب "البديع" مجردا عن الاسم. لكن عددا من الباحثين تناقلوا آراء أبي حيان التي يحيل فيها على كتاب البديع مقرونا بصاحبه الغزني أو غير مقرون، وبنوا عليها تصورا يفيد أن كل الآراء التي أوردها أبو حيان هي للغزني، وشمل هذا الحكم كل المواضع التي ذكر فيها اسم الغزني مقترنا بالبديع، أو ذكر فيها اسم البديع مجردا عن اسم مؤلفه، ويمكن أن ن>كر من هؤلاء محققي كتاب «ارتشاف الضرب»، وهم: د. مصطفى أحمد النماس في نسخة القاهرة سنة 1984م. ود. رجب عثمان ود. رمضان عبد التواب في نسخة الخانجي بالقاهرة 1989م.

ومن الدارسين نذكر الدكتور محمد حسن عواد الذي كتب مقالا بعنوان "محمد بن مسعود الغزني وجهوده في النحو"، نشر بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد 60سنة 20001م.

لقد أجمع هؤلاء جميعهم على نسبة كل الآراء الواردة في الكتاب لابن مسعود الغزني، سواء تلك المنسوبة للغزني صراحة أو لكتاب البديع دون اقتران بمؤلفه.

لكن هذا الإجماع كان قبل ظهور كتاب "البديع في علم العربية" لابن الأثير الذي حقق ونشر سنة 2000م. والحقيقة أن تحقيق كتاب ابن الأثير ونشره، كان له الأثر الواضح في قلب هذه الحقائق، وتصحيح المفهوم وتقويم الاجتهادات.

لقد كان من نتائج تحقيق كتاب البديع لابن الأثير ظهور كتاب الدكتور يوخنا مرزا الخامس بعنوان «البديع في النحو، البقية منه». وفي سياق العمل التوثيقي المنجز في هذا الكتاب، أثبت د. مرزا الخامس، بما لا يدع مجالا للشك، وبأدلة نصية دامغة، غلط هؤلاء المحققين والدارسين في نسبة آراء ابن الأثير إلى الغزني.

لقد اتخذ د. يوخنا كتاب البديع لابن الأثير منطلقا لمقابلة النصوص الواردة في «ارتشاف الضرب» والمنسوبة خطأ إلى الغزني بالنصوص الواردة في كتاب ابن الأثير، وأثبت صحة نسبتها إلى ابن الأثير بصفحاتها وأماكن ورودها.

كما عمد الباحث إلى ذكر المسائل التي نسبت خطأ إلى الغزني من قبل د. النماس، ود. رجب عثمان، ود. رمضان عبد التواب، ود. محمد حسن عواد، وإثبات نسبتها إلى ابن الأثير، وذلك بذكر أماكن ورودها في كتابه البديع بعبارات واضحة، كقوله: "والرأي لابن الأثير في بديعه 2/ 363"، وقوله: "وهذا النص ورد في كتاب البديع لابن الأثير 2/ 381"، وقوله: " وهي –أي المسألة– في بديع ابن الأثير 347/3".

نستنتج من هذا النموذج ما يأتي:

– أجمع الدراسون على نسبة آراء ابن الأثير لابن مسعود الغزني، وذلك باعتبار المعطيات التي توافرت لديهم. وقد بنيت آراؤهم على أدلة ظنية وتأويلات لا تستند إلى دلائل نصية واضحة.

– بعد تحقيق كتاب البديع لابن الأثير ونشره ودراسته، ظهر الرأي المخالف، وتبدى الفهم الجديد، فتبددت الشكوك وظهرت الحقيقة معززة بالأدلة النصية الدامغة والحجج البينة.

– تمثلت هذه الحقيقة في أن معظم الآراء التي نسبت إلى الغزني، إنما هي في الأصل لمجد الدين ابن الأثير.

الخاتمة:

حاول البحث الوقوف على ما تقدمه عملية تحقيق النصوص للدراسات اللغوية من فائدة، وقد تبين من خلال النماذج المستقاة من واقع التجارب البحثية الذاتية والغيرية، الدور المؤثر لعملية تحقيق النصوص في توسيع آفاق البحث في التراث اللغوي وتوجيه مساراته نحو مراجعة بعض الحقائق العلمية المتصلة به، وإعادة النظر في بعض المسلمات التي توصلت إليها الاجتهادات في فترات زمنية معينة ووفق شروط علمية ونصية محددة. وانتهى البحث إلى فكرة مؤداها ضرورة مواكبةِ البحث العلمي لعملية التحقيق، والعناية بالمستجد من النصوص المحققة بحثا، ودراسة، وتحليلا، واستنتاجا.

لقد أسفر البحث عن نتائج وتوصيات مهمة، أما النتائج فنختصرها في الآتي:

–أهمية تحقيق النصوص ودوره في تجديدِ الفهوم ورصدِ المسار التطوري للأفكار والنظريات والمفاهيم والمناهج اللغوية.

– إعادة النظر في مالات بعض الدراسات اللغوية الحديثة، ومراجعة بعض الآراء والأحكام التي خلصت إليها بعض هذه الدراسات في ضوء ما تم تحقيقه من نصوص.

– ضرورة مواكبة الدرس اللغوي لعملية التحقيق وإنجاز البحث الأكاديمي في ضوء المتغيرات الموضوعية والمعطيات النصية الجديدة المنبثقة عن عملية التحقيق.

– استثمار الجديد من المصادر اللغوية المحققة في إثراء الدرس اللغوي وتوجيه مساراته وتقويمها.

– تبين من تحليل النماذج المقترحة أن عدم مواكبة الدرس اللغوي لما يستجد في مسار التحقيق قد يؤدي إلى إصدار الآراء والأحكام القطعية المخالفة كليا أو جزئيا للواقع العلمي للظواهر المدروسة، أو قلب الحقائق العلمية والبعد عن الموضوعية في الدرس والتحليل والاستنتاج.

– إن الخلاصات والأحكام المتوصل إليها من خلال بعض النماذج، رهينة المعطيات الراهنة، فقد تتغير وتتجدد بتجدد المعطيات النصية.

وأما التوصيات فنجملها كالآتي:

– ضرورة إحياء حركة التحقيق في الجامعات والمعاهد، وإحداث مراكز للتحقيق ووحدات للتكوين على مستوى الماجستير والدكتوراه، وتيسير حصول الطلاب على المخطوطات.

– تشجيع الدارسين على مواكبة حركة التحقيق ومتابعة الجديد من النصوص اللغوية المحققة وإخضاعها للدرس والتحليل.

– تجنب الأحكام الظنية والآراء القطعية في الدراسات اللغوية المنجزة حول نصوص من التراث، وتجنب استعمال ما يدل عليها من ألفاظ وعبارات، من قبيل: أول من فعل كذا، أقدم من قال كذا...والاستعاضة عنها بما يترك باب الاحتمال والتوقع لكل مستجد، من قبيل: قد يكون أقدم ...ويظن أنه أول من ...ولعل كذا...

هذا وأختم بما ختم به ابن إياز كتابه قواعد المطارحة، حين قال: "هذا آخر ما تيسر لي ذكره، وأرجو من الله تعالى أن ينفع به، ويستر ما عرض فيه من خطأ كبا في جواد الفكر، أو سهو اتفق لحدوث حوادث الدهر، فهو العالم بخفي المقاصد، والمستجير به عند خِذلان المساعد. والحمد لله أولا وآخرا. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه".

قائمة المصادر والمراجع:

ابن إياز البغدادي. (2010). *قواعد المطارحة في النحو* (الإصدار 1). (د.يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجار، و د. علي توفيق الحمد، المحررون)

ابن إياز البغدادي. (2011). *قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: د. يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجار، د. علي توفيق الحمد.* (د. يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجار، و د. علي توفيق الحمد، المحررون) إربد، الأردن: دار الأمل.

أحمد مجتبى السيد محمد. (2014). الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين. *مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، 13* (2)، 7.

المرادي. (1987). *رسالة في جمل الإعراب* (الإصدار 1). (سهير محمد خليفة، المحرر)

أميرة علي توفيق. (1971). الجملة الاسمية عند ابن هشام الانصاري. تأليف ابن هشام الانصاري، *المغني* (صفحة 5). Egypt: مكتبة الزهراء.

بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي. (1987). *رسالة في جمل الإعراب* (الإصدار 1). (د سهير محمد خليفة، المحرر)

حاتم صالح الضامن. (06 01, 2013). *(10) مخطوطات نسبت إلى غير أصحابها - تحقيق المخطوط (مرئي) - حاتم الضامن - طريق الإسلام*. تم الاسترداد من islamway.net: https://ar.islamway.net/lesson/133131/-10-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7?_ref=cil%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7?__ref=cil

حسين منصور الشيخ. (2009). الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية. *المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1*، 61.

سيف السويدي. (2022). عنوان البحث. *اسم المجلة*، 55.

فخر الدين قباوة. (1989). *إعراب الجمل وأشباه الجمل* (الإصدار 5). حلب, سوريا: دار القلم العربي.

فخر الدين قباوة. (1989). *إعراب الجمل وأشباه الجمل* (الإصدار 5). حلب, سوريا: دار القلم العربي.

مجد الدين ابن الأثير. (2000). *البديع في علم العربية* (الإصدار 1، المجلد 1). (فتحي أحمد علي الدين، المحرر) مكة المكرمة, السعودية: جامعة أم القرى.

محمد الدحماني. (2021). *النص التراثي اللغوي والأدبي: إشكال القراءة والتجديد*. المغرب,فاس: مطبعة إنفو برانت.

محمد الدحماني. (2021). تقسيم الجملة بين ابن إياز البغدادي وابن هشام الأنصاري. تأليف د.لطيفة بلخير، و د. خالد سقاط، *النص التراثي اللغوي والأدبي: إشكال القراءة والتجديد* (صفحة 329). فاس, المغرب: مطبعة إنفو برانت.

محمد الدحماني. (2021). تقسيم الجملة بين ابن إياز البغدادي وابن هشام الأنصاري. تأليف د.لطيفة بلخير، و د. خالد سقاط، *النص التراثي اللغوي والأدبي: إشكال القراءة والتجديد* (صفحة 306). فاس, المغرب: مطبعة إنفو برانت.

محمد الدحماني. (2021). *مفهوم الجملة عند ابن إياز –كتاب مفاهيم في اللغة والأدب*. فاس, المغرب: جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.